اقتصاد

فوق الطاولة

رصيد «المكوث» طويلاً!

علي محمود هاشم

وفق موعده المؤرخ عقب كل تبدل إداري، انطلق القطاع المصرفي في ماراثون جديد محاولاً الخروج من عنق أنبولته الضيقة.
ولأن ولعنا بسباقات التتابع لا ينضب، ها قد التقطت الأيادي المصرفية الجديدة عصا «رصيد المكوث» مستلهمة ما فعله سلفها مع عصا «القرض التشغيلي»!!.. على هذا المنوال من السباقات الموسمية التي تقام دعما لجراح الاقتصاد الوطني، سنبقى على تمدد ما جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الوطني في ثلاجة الانتظار لبضع سنوات قادمة ريثما ينضم لاعبون جدد نتشارك معهم سباقاً جديداً!.
من حيث المبدأ، لا ضير من إخضاع «رصيد المكوث» لجولة من العصف الفكري كالتي تقوم عليه إدارات المصارف حالياً طالما أن أمر «العصف» قدر سوري لا فكاك منه!، سقف الأمنيات يرمق تسريع جولة البت بمصيره، لعلنا نصل باكرا حينئذ إلى النتيجة الماثلة للعيان ومفادها: لا يمكن اليوم تعليق معضلات قطاعنا المصرفي على شماعة رصيد المكوث، إذ لطالما كانت فداحة مشكلتنا مع انقطاع الإقراض التنموي قبل إقرار «الرصيد» منذ عام، بمستوى ما بعده... لم تنقص ليرة ولم تزد ليرة!.
على ذكر المعضلات، يجدر بالمصرف المركزي، وهو الذي أطلق قبل أيام رؤيته «المتجددة» حيال مستقبل السياسة النقدية خلال المرحلة المقبلة لدعم «متانة القطاع المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي وتحقيق النمو المستدام والتشغيل»، يجدر به التيقن من أن جميع أهدافه هذه مشدودة بسلاسل حديدية متفاوتة الطول إلى رقبة المصارف وقدرتها على طيّ عصر «انقراض الإقراض»، وإلى ذلك الحين، ساعة نشهد منح قروض وازنة في حسابات التنمية الاقتصادية، يمكن الجزم بأنه لن يكون لظاهرة انهيال الأفكار الحكومية، مكان ضمن إستراتيجية انتشال مصارفنا من سباتها الذي بات يوحي بالأبدية هذه الأيام.
على أي حال، لا يرجح أن يطول مكوث مؤسساتنا المصرفية على طاولة مصير «رصيد المكوث»، طال الزمن أم قصر، ستعود بعدها إلى أم مشاكلها: الضمانات المصرفية، سعر الفائدة، والقيّمون على كليهما.
هذه التفاصيل الجوهرية التي لا مناص من حلّ أحجياتها، تصبح ضرورة قصوى مع عودتنا –ومن باب واسع– إلى عصر التقلبات النقدية من رتبة الـ«١٥ بالمئة» التي تجسد انزلاقاً خطيراً لعملة لأنها تأكل أكثر مما تنتج!، لربما يحتاج الأمر من السياسة النقدية وضع الأسس الكفيلة لوقف السير الحكومي المتباهي على بساط أحمر قاتم نسجت خيوطه من تعظيم الاستهلاك على خلفية الإيحاء بالتعافي الزائف وما يلحقه من تقليص لوائح منع الاستيراد والتسامح مع التهريب، فيما القدرات التصديرية تتقهقر كما هو مرجح.
يدرك الجميع أن عجز القطاع المصرفي عن ممارسة مهامه الطبيعية، سيبقى أحد المؤشرات البارزة على ما إذا كان المصرف المركزي –ومن خلفه الحكومة– قد انتصرا أم هزما في جبهتهما الخاصة بين جبهات الحرب على سورية.

مدير هيئة دعم الإنتاج والصادرات لـ«الوطن»:

الحكومة ستدفع ١٦٠٠ دولار لكل شحنة حمضيات براً وبحراً تغطي كامل تكلفة الشحن

المحرر الاقتصادي

وصف مدير هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم ميدا موضوع الحمضيات وتسويقها في سورية بالشائك والمشعب والمتعدد الجوانب، ولا يمكن لوزارة واحدة أو لجهة واحدة أن تدعي أنها قادرة على معالجة ملف الحمضيات.
وفي حديث لـ«الوطن» بين ميدا وجود مشاكل تسويقية للحمضيات السورية داخلية وخارجية، إضافة إلى مشكلات متعلقة بدعم إنتاج الحمضيات، وإيجاد فرص تصنيعية للمحصول تستخدم جزءاً منه، موضحاً أن جميع تلك النقاط كان يفترض أن يعبر عنها ببرنامج عمل متكامل تعنى به جميع الوزارات والجهات المعنية بالموضوع، من أجل تقديم دعم للإنتاج وإيجاد حلول للتسويق الداخلي والخارجي لمواسم الحمضيات.
وأضاف ميدا: نحن كوزارة اقتصاد وتجارة خارجية معنيون بالموضوع إلى جانب وزارة الزراعة المسؤولة عن رفع جودة الحمضيات بكافة أصنافها، من أجل أن تكون قادرة على تلبية الطلب الخارجي التي تطلب معايير دقيقة للأصناف، إضافة إلى وجود فرص للتصنيع، وهذا الموضوع معنية به وزارة الصناعة، إذ لدينا إنتاج يقدر بنحو مليون ومئة ألف طن حمضيات في موسم ٢٠١٧، ويتوقع نفس الرقم للموسم الحالي، لكن الكميات المصدرة من الموسم الماضي نحو ٤٢ ألف طن فقط، ما نسبته ٣,٨ بالمئة من الإنتاج.
ولفت ميدا إلى توجيهات رئاسة مجلس الوزراء لوضع خطة دعم إنتاج موسم الحمضيات الحالي وتسويقه داخلياً وخارجياً، مبيناً أن فحوى هذه التوجيهات أن يتم العمل على التوازي بين الوزارات والجهات المعنية بالشأن، وخاصة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وشدّد قائلاً: «يجب أن أقتدي بعنوان هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات التي تأسست بالقانون رقم ٣ عام ٢٠١٦، ما يعني أننا لسنا بحاجة لهيئة تعنى فقط بالترويج للصادرات كما كان الحال سابقاً، وإنما يجب أن تعنى بكافة حلقات سلسلة القيمة للمنتجات».
وأضاف: «إن تحليل سلسلة القيمة يبدأ من مخصصات الأبحاث والتطوير للمنتجات، ثم يتم الانتقال إلى الإنتاج، ومن ثم التصميم... إلخ، لتشمل كافة الحلقات وصولاً إلى الترويج».
ورأى ميدا أنه يجب العمل باتجاهين على التوازي في موضوع الحمضيات، من دون انفصال بينهما، فأولاً، لدينا موسم حمضيات يشكل نحو ٦٥٪ من إنتاج الساحل السوري، وبالتالي هناك آلاف الهكتارات مزروعة والمزارعون يعملون بالحمضيات، وهذا الإنتاج هو جزء مهم من الناتج المحلي، علماً بأن الفاكهة تشكل ١٣٪ من السلة السلعية في سورية، وبناءً على تلك المعطيات يجب أن تتضافر جهود جميع الجهات المعنية والوزارات والاتحادات من أجل تذليل الصعوبات أمام إنتاج الحمضيات بجودة عالية تلبي الطلب عليها محلياً وخارجياً، على المدين المتوسط والطويل.
الاتجاه الثاني مرتبط بالإجراءات العاجلة التي تم اتخاذها حالياً لدعم موسم الحمضيات وتسويقه، والتي اتجهت نحو النقل والشحن، بعد أن تبين بالدراسات أن كلفتها ليست هينة، والتي لا تقل عن ٢٢٪ من تكلفة الإنتاج، مؤكداً وجود اهتمام كبير في هذا الموضوع، إذ إن دعم الحمضيات خصص له اجتماعات في مجلس الوزراء والقيادة القطرية، وقد تم طرح موضوع دعم النقل والشحن في اجتماع مجلس إدارة الهيئة المنعقد في ١٤ الشهر الجاري، وتم بحث وعرض كافة الآراء ووجهات النظر في موضوع دعم إنتاج الحمضيات وتسويقها داخلياً وخارجياً، وتم التوصل في نهاية المطاف إلى ضرورة وضع برنامج متكامل لدعم إنتاج وتسويق المحصول، وكمرحلة أولى تقرر تقديم دعم نقدي لكل حاوية مشحونة عبر البحر، ولكل شاحنة عبر البر، بمبلغ مقطوع قيمته ١٦٠٠ دولار أميركي، بما يعادله من الليرات السورية، وهو ما يغطي كلفة الشحن بنسبة ١٠٠٪، وتم البدء باستلام عقود التصدير البري والبحري من اليوم التالي لعقد لاجتماع واتخاذ القرار أي من ١٥ الشهر الجاري وسوف يستمر حتى نهاية العام.
وسوف يتم قبول الوثائق والثبوتيات للشحن والتصدير من ٢ كانون الثاني ٢٠١٩ وحتى ١ أيار ٢٠١٩، لبيان تنفيذ العقود، وبالتالي سيتم زمنياً تغطية كامل موسم الحمضيات الحالي، بهدف تخفيض كلف المنتج لتعزيز قدرته التنافسية سعرياً في الأسواق الخارجية، مؤكداً أن دعم الإنتاج مستمر على المدى المتوسط، وليس «ترقيعاً»، بالتوازي مع العمل في الاتجاه الأول، منوهاً بأن هذا الدعم فعلي وحقيقي وليس استرشادي، وقد تم تحديد قيمته بناءً على المعلومات والدراسات بالتواصل مع الجهات المعنية مثل وزارة النقل واتحاد المصدرين، وكان الرقم مرضياً لكافة الجهات ١٠٠ بالمئة.
وشدّد ميدا على أن التسويق الداخلي لموسم الحمضيات أمر ذو أهمية كبرى، إلى جانب التسويق الخارجي، ولا يمكن الفصل بين الموضوعين أبداً، لذا على وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وتحديداً «السورية للتجارة» أن تساهم في الموضوع، فدور المؤسسة والهيئة متكامل وأساسي لمعالجة موضوع التسويق.
ولفت إلى أن فتح منفذ نصيب الحدودي سوف يساهم بشكل رئيس في زيادة صادرات الحمضيات، ونعوّل على ذلك بشكل مهم، ومثال على ذلك، قبل أسبوع تقريباً تم تصدير نحو ١٥ ألف طن حمضيات عبرت المنفذ.
وحول نسبة زيادة تصدير الحمضيات هذا العام، أكد ميدا أنه بعد فتح منفذ نصيب وتقديم الدعم النقدي الفعلي وليس التأشيري في الشحن، فسوف تزداد الصادرات بشكل مهم، ولا يمكن تقديم رقم دقيق.

- أكثر من ٢٢ بالمئة من تكلفة إنتاج الحمضيات للشحن
- ١٥ ألف طن عبرت منفذ نصيب الأسبوع الماضي
- من أصل ١,١ مليون طن حمضيات كل ما تم تصديره هو ٤٢ ألف طن الموسم الماضي

«الجمارك»: أردني يهرب ملايين الليرات السورية في شاحنته عبر منفذ نصيب

عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» من مصادر مطلعة في منفذ نصيب بضبط أموال سورية يتم تهريبها للأردن عبر شاحنة تقل بضاعة للجانب الأردني، حيث تم العثور على هذه الأموال في صندوق السيارة الخلفي بعد أن حاول المهرب إخفاءها بين حمولته من البضاعة والمواد المختلفة، وأنه لدى التحقيقات الأولية تبين أن المهرب أردني الجنسية وأنه أدلى بالعديد من التصريحات المتناقضة حول سبب حمله للأموال السورية ومحاولة تهريبها للأردن، منها أن هذه الليرات هي ثمن بضاعة باعها في الأسواق السورية، وفي تصريح آخر أنها زادت عن قيمة البضاعة التي يعمل على تسوقها، ولم يتم ذكر قيمة الأموال لعدم دقة التصاريح حول ذلك لكنها بملايين الليرات.
وفي كلتا الحالتين اعتبر مدير في الجمارك خلال اتصال هاتفي معه أنها لا تغير من الأمر شيئاً، فهي عملية تهريب واضحة، وأن الشخص الناقل لهذه الأموال لم يصرح عن امتلاكه لها لحظة دخوله للحدود السورية ولا عند خروجه، وأن الجمارك عملت على احتجاز الأموال وتنظيم ضبط خاص بها لإيداعها لدى المصرف المركزي، على حين تمت إحالة الضبط للقضاء لاستكمال الإجراءات القضائية المعمول بها في مثل هذه القضايا، مبيناً أن قضايا تهريب العملة من اختصاص جهات أخرى وأن القضاء هو من ينظر فيها، على حين يقتصر دور الجمارك في هذه القضايا على ضبط المهربات وتنظيم ضبوط خاصة وإحالة المهرب للقضاء.
وفي محاولة للتوسع حول قضايا تهريب العملات وعددها بين المدير أنها قليلة الحدوث، وأن لدى الجمارك مؤخراً قضيتين في هذا الاتجاه منها العملات التي ضبطت برفقة مادة الحشيش والبنتاغون عند الحدود الأردنية، لافتاً إلى أن هناك تعاوناً مع الجانب الأردني في هذه القضايا وأن يتم تبادل المعلومات وتنفيذ عمليات مشتركة عند الاشتباه في حالات تهريب لها خصوصية مثل الحشيش والمخدرات والعملات عبر تشكيل فريق عمل مشترك بين الجانبين، وإجراء عمليات التفتيش سواء في الحدود الأردنية أو السورية، وأن أهم ما يمكن تحقيقه في ذلك هو الاستفادة من التقانة وأجهزة التفتيش المتوافرة لدى الجانبين إضافة للاستفادة من الخبرات المتبادلة لدى العناصر العاملين على الحدود.
كما بين المدير أن الجمارك تتشدد في التعامل مع قضايا تهريب العملات من جهة زيادة الدقة والمتابعة عند الاشتباه في أي قضية من هذا القبيل، إضافة لزيادة التشدد في قضايا تزوير العملات في الأسواق المحلية، حيث يتم العمل على زيادة خبرات العناصر في كيفية التعامل مع هذه القضايا لما تمثله قضية تهريب العملات من خطر مباشر على الاقتصاد السوري، ومنه أثر ذلك في استقرار أسعار صرف الليرة السورية أمام الدولار.

وفد وزاري آخر إلى حلب الأسبوع القادم.. والحكومة تكلف «التموين» و«الجمارك» مكافحة التهريب

الوطن

طلب مجلس الوزراء من لجنة متابعة المشروعات الحكومية في المحافظة الاستمرار بتنفيذ الخطة على كل المستويات الخدمية والاقتصادية والسياحية والعمرانية والثقافية وفق البرنامج المحدد لها زمنياً وتذليل أي عقبات تعترض التنفيذ.
جاء ذلك خلال جلسة الحكومة الأسبوعية أمس، حيث طلب من رؤساء لجان المتابعة الوزارية في المحافظات الوقوف على نسب إنجاز المشروعات وتزويد المجلس بتقرير دوري عن مدى التقدم في كل مشروع.
من جانبه، أوضح وزير الأشغال العامة والإسكان أن المجلس اطلع على النتائج التي وصلت إليها زيارة الوفد الحكومي إلى محافظة حلب، حيث تمت مناقشة كل الاقتراحات التي تقدمت بها الوزارات في هذه المذكرة، مشيراً إلى أن فريقاً وزارياً سيقوم بزيارة محافظة حلب في الأسبوع القادم بهدف متابعة ووضع برنامج زمني لكل مشروع تم إقراره خلال اجتماعات مجلس الوزراء في المحافظة.
وذكر بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) أنه تم إقرار جملة من الإجراءات لتطوير وتحفيز الصناعات النسيجية في جميع مراحلها، بدءاً من زراعة القطن وصولاً للمنتج النهائي وتسويقه محلياً وخارجياً، بهدف استعادة مكانتها وتميزها وتعزيز دورها في التنمية ودعم الاقتصاد الوطني.
وتضمنت الإجراءات التي اقترحتها لجنة مشتركة من القطاعين العام والخاص تحسين جودة بذور القطن وزراعته وفق الأصناف المعتمدة وتأمين قاطفات آلية متطورة ودعم المنتج التصديري وإعداد دراسة دقيقة عند تسعير الغزول ودعم مزارعي القطن وإعادة تأهيل المحالج وتحسين جودة الغزول المنتجة محلياً لتكون بمواصفات عالمية وتشجيع التصدير وتطوير كفاءة استخدام مياه الري في هذه الزراعة وتطوير مؤسسات القطاع النسيجية ودعم النقل والتسويق الداخلي والخارجي.
وتم تكليف وزارة الإدارة المحلية والبيئة تطوير الواقع التنظيمي لمنطقة تل كردي الصناعية حسب الوضع الراهن للمنطقة واعتماد المخطط التنظيمي الجديد الذي يتم من خلاله السماح للصناعيين البدء بترميم منشآتهم والعودة للعمل والإنتاج.
ونظراً لدورها في تحقيق دخل مالي وتأمين فرص عمل للمستفيدين قرر المجلس التوسع بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في جميع المناطق لتشمل أكبر قدر ممكن من الأسر المستفيدة وخاصة في الأرياف لتحقق الغاية الاجتماعية والاقتصادية المرجوة منها.
وطلب المجلس من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمديرية العامة للجمارك التشدد في إجراءات مكافحة التهريب بجميع المنافذ الحدودية والطرق الدولية والأسواق والمراكز التجارية والتدقيق على منشأ البضائع في الأسواق واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.
وخلال الجلسة عرض وزير الصناعة مازن يوسف المذكرة المعدة من الوزارة حول واقع الصناعات النسيجية كما ناقش المقترحات المنبثقة عن اللجنة المشكلة لهذا الغرض من الوزارات المختصة كذلك الاتحادات وغيرها من الجهات المعنية، حيث تمت مناقشة واقع تلك الصناعة بدءاً من عملية زراعة القطن وصناعة البذور وتأمين مدخلات الإنتاج من البذور لجميع مراحل الصناعات النسيجية بتكاليف تتوافق مع الأسعار العالمية بحيث تؤمن الريعية والاقتصادية اللازمة، وبناء عليه سيتم إيفاد فريق وزاري لمتابعة تنفيذ تلك المقترحات بشكل تدريجي بما يؤمن تطوير الصناعة وإعادة الألق إليها باعتبارها من الزراعات العريقة في سورية.

«محروقات» دمشق لـ«الوطن»: إلغاء ترخيص ١٢ سائق صهريج لتلاعبهم بتوزيع المازوت للمواطنين

التسجيل على المازوت عبر «الموبايل»

رامز محفوظ

صرّح مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد لـ«الوطن» أنه تم توزيع ٦,٣ ملايين ليتر مازوت تدفئة منذ بداية موسم الشتاء الحالي وحتى تاريخه في المحافظة، وخلال الشهر الجاري وحده تم توزيع نحو ٢,٥ مليون لتر أي بمعدل ٨٣,٣ ألف لتر يومياً.
وأوضح أسعد أنه تم إلغاء الرخصة لـ١٢ سائقاً يعملون على صهاريج توزيع المازوت في دمشق بعدما ثبت تلاعبهم بتزويد المواطنين بمازوت التدفئة.
وبين أن الإقبال على التزود بمادة مازوت التدفئة في مدينة دمشق ازداد خلال الشهر الحالي، وذلك من خلال ازدياد عدد العائلات الطالبة للتزود بمادة المازوت حيث وصل عدد العائلات المسجلة على مادة مازوت التدفئة منذ بداية الشهر الحالي حتى تاريخه ١٢,٤ ألف عائلة، في حين كان العدد منذ ١/٨ حتى ٣١/١٠ ١٩,٢ ألف عائلة، مرجعاً سبب الإقبال الزائد للتزود بمادة المازوت خلال هذا الشهر لبرودة الطقس.
وأوضح أسعد أن إجمالي العائلات المسجلة على البطاقة الذكية بدمشق منذ بداية موسم الشتاء حتى تاريخه زاد عن ٣٢,٤ ألف عائلة، مبيناً أن عدد ما تم تزويدهم بالمادة من المسجلين على البطاقة الذكية وصل لأكثر من ٣١,٦ ألف عائلة، وعدد العائلات المؤجلة بناء على طلب العائلة هو ١٣٣ وسيتم تزويدهم بمادة مازوت التدفئة خلال أسبوع أو أكثر أو بناء على طلب صاحب العلاقة.
ولفت مدير فرع محروقات دمشق إلى أنه خلال الشهر الحالي هناك استقرار بتوزيع المادة والذي يصل لحدود ٧٥٠ عائلة.
ولفت إلى أن شركة المحروقات سوف تطرح قريباً آلية جديدة للتسجيل على المادة تشبه تفعيل الرصيد على الموبايل، وتعتمد على إدخال الرقم الوطني مع كود معين يشبه تفعيل الرصيد، وسوف تكون أسرع وسيلة لتفعيل البطاقة الذكية وسيتم العمل بها خلال ١٠ أيام، إلا الحالات الخاصة التي يكون فيها نقص بيانات كإثبات الإقامة أو تغيير عنوان المنزل وفي هذه الحالات يستوجب على المواطن التوجه شخصياً لمراكز التسجيل لتعويض البيانات الناقصة.
وأشار أسعد إلى أن مخصصات توزيع مازوت التدفئة في دمشق على المواطنين مفتوحة حسب عدد العائلات الطالبة للتزود.
وأوضح أن كمية مازوت التدفئة التي تم توزيعها على محافظة القنيطرة من ١/٩ وحتى تاريخه وصل لحدود ٢,٦ مليون لتر، مبيناً أن أسلوب توزيع المادة في القنيطرة يختلف عن دمشق، حيث يتم توزيع مادة المازوت على المواطنين من خلال لجان المحروقات الفرعية الموجودة على أرض المحافظة، مشيراً إلى أنه يتم توزيع المادة بناء على الكمية التي تطلبها العائلة وقد تكون ١٠٠ لتر أو ٥٠ لتراً.
وأكد أسعد أنه لا اختناقات في محافظة دمشق للتزود بمادة مازوت التدفئة والمادة متوفرة، مشيراً إلى أنه تم زيادة مخصصات محافظة القنيطرة من مازوت التدفئة بناء على دراسة تمت مع الإدارة العامة لشركة المحروقات بحيث وصلت إلى ٥٠ ألف لتر يومياً في حين كانت مخصصات المحافظة ٤٤ ألف لتر يومياً.